

الحوكمة وأثرها على الأداء

دراسة ميدانية في البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار

قايد عبد الله عبد الرحمن السدعي، ابتسام الأنسي، أحلام الشريف، دعاء المقرمي، دنيا الفودعي، سهام قرابش، شروق الحاج، فاطمة الشلالي

قسم العلوم الادارية-كلية مجتمع الدرب-محافظة ذمار

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحوكمة (الشفافية-العدالة – الاستقلالية -المشاركة – دور أصحاب المصالح) على الأداء المالي (معدل العائد على الأصول-معدل العائد على حقوق الملكية – القيمة السوقية للسهم – القيمة الدفترية للسهم)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتشكل مجتمع البحث من الموظفين في البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار، وبلغت عينة الدراسة (119) مفردة، وأستخدم البحث الاستبانة أداة لجمع البيانات، وبعد إجراء المعالجات الإحصائية لبيانات البحث باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)، توصلت الدراسة إلى عدم وجد أثر لأبعاد الحوكمة (الشفافية، العدالة، الاستقلالية، المشاركة، دور أصحاب المصالح) في الأداء المالي للبنوك بمدينة ذمار.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الأداء المالي، البنوك

Governance and its impact on performance

A Field Study on Banks Operating In the City of Dhamar

Abstract

The research aimed to identify the impact of governance (transparency - justice – independence participation - the role of stakeholders) on financial performance (rate of return on assets - rate of return on equity - market value of the share - book value of the share). The research used the descriptive analytical approach. The research community was composed of employees in commercial and Islamic banks in the city of Dhamar, and the research sample amounted to (119) individuals. The research used the questionnaire as a tool for collecting data, and after conducting statistical treatments of the research data using the statistical package (SPSS), the research concluded that there is no effect of the dimensions of Governance (transparency, justice, independence, participation, and the role of stakeholders) in the financial performance of banks in the city of Dhamar.

Keywords: Governance, Financial Performance, Banks

المقدمة: يبعد تحسين الأداء المالي الغاية الأساسية التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها والوصول إلى الكفاءة، وإبراز مدى استغلال المؤسسة للوظيفة المالية، وانطلاقاً من أهمية ودور البنوك والبنوك التجارية والإسلامية في النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط المالي بشكل خاص لابد لهذه البنوك من السعي لتوحيد جهودها بهدف تحقيق الموائمة بين عوامل البيئة المحيطة واتخاذ القرار، ونظراً لما تمر به البلاد من أوضاع وأزمات وحصار فقد تعرض النظام المالي اليمني إلى هزات عنيفة. ولضمان حقوق جميع الأطراف تشير حوكمة البنوك إلى مجموعة آليات يتم اعتمادها في إدارة العلاقات بين أصحاب المصلحة وتحديد ومراقبة الاتجاه الاستراتيجي والأداء، وتهدف حوكمة الشركات والبنوك بشكل رئيس إلى ضمان توافق مصالح كبار المديرين مع أصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما مصالح المساهمين، وتتطوي الحوكمة على الأشراف في المجالات التي قد يكون فيها للمالكين والمديرين وأعضاء مجالس الإدارة بهدف تحقيق التوافق بينهم (حميد، وآخرون، 2021، 46)، وعليه تسعى الحوكمة لتطوير الأداء المالي من خلال إشاعة جو من التوافق والانسجام بين أصحاب المصلحة بمختلف توجهاتهم، كما تسعى إلى رعاية مصالح الجميع، وهذا يدل على أن الحوكمة ليست مجرد أسلوب أخلاقي جيد يجب إتباعه بل أنها وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المؤسسات المالية والمصرفية، مما يؤدي إلى ضمان تحقيق الأهداف الربحية والنمو الاقتصادي لمؤسسات الأعمال، حيث يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة البنوك إلى توفير الاحتياطات اللازمة للحد من سوء الإدارة، لا سيما مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة الفساد.

مشكلة البحث:

يتأثر الأداء المالي للمصارف بالحوكمة التي تقوم بدور مهم في تنظيم العلاقات وتحديد الأدوار بين مجالس إدارات البنوك والملوك والمساهمون والإدارات التنفيذية للمصارف، مع مراعاة حقوق أصحاب المصالح، ويكمن ذلك في مدى شفافية ووضوح الإدارة المحاسبية والمالية التي يتبناها البنك، وهي المشكلة التي تعاني منها المؤسسات المالية في الدول التي تتعرض لهزات اقتصادية ناتجة عن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ومنها بلادنا اليمن، وقد أشارت عدد من الدراسات إلى أن ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة وغياها قد يؤدي إلى نتائج سلبية كثيرة على مستوى أصحاب المصالح والشركات والمساهمون والاقتصاد الوطني مما جعل مصير البنوك واقتصاداتها مرهوناً بمدى تطبيقها لمبادئ حوكمة البنوك (جواد، 2021، 233)، واستناداً إلى ما سبق يمكن اختصار مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

- ✓ ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة لدى البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار.
- ✓ ما أثر الحوكمة على الأداء المالي لدى البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار.
- وينبثق من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية: -
- ما أثر الشفافية على الأداء المالي لدى البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار.
- ما أثر العدالة على الأداء المالي لدى البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار.
- ما أثر الاستقلالية على الأداء المالي لدى البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار.
- ما أثر المشاركة على الأداء المالي لدى البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار.
- ما أثر دور أصحاب المصالح على الأداء المالي لدى البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار.

أهمية البحث:

- زيادة المعرفة النظرية حول قواعد وضوابط الحوكمة، والتعرف على خصائصها ومحدداتها وشرح أهداف الحوكمة وما هي الجهات المعنية لتطبيقها.
- إلقاء الضوء على ماهية الأداء المالي للبنوك، والتعرف على أهداف تقييم الأداء.
- المساهمة في اقتراح أساليب جديدة تساهم في تطوير الخدمات المصرفية في البنوك.
- تقديم المساعدة للإداريين والمصرفيين الماليين في تنظيم إدارة البنوك بكفاءة وفعالية وبما يحقق رضا العملاء.
- توضيح دور الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للبنوك.
- تشجيع البنوك على تطبيق مبادئ الحوكمة بهدف تعزيز الثقة بين البنوك وعملائها.

أهداف البحث:

- التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار.
- التعرف على أثر الحوكمة على الأداء المالي لدى البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار.

فرضيات البحث:

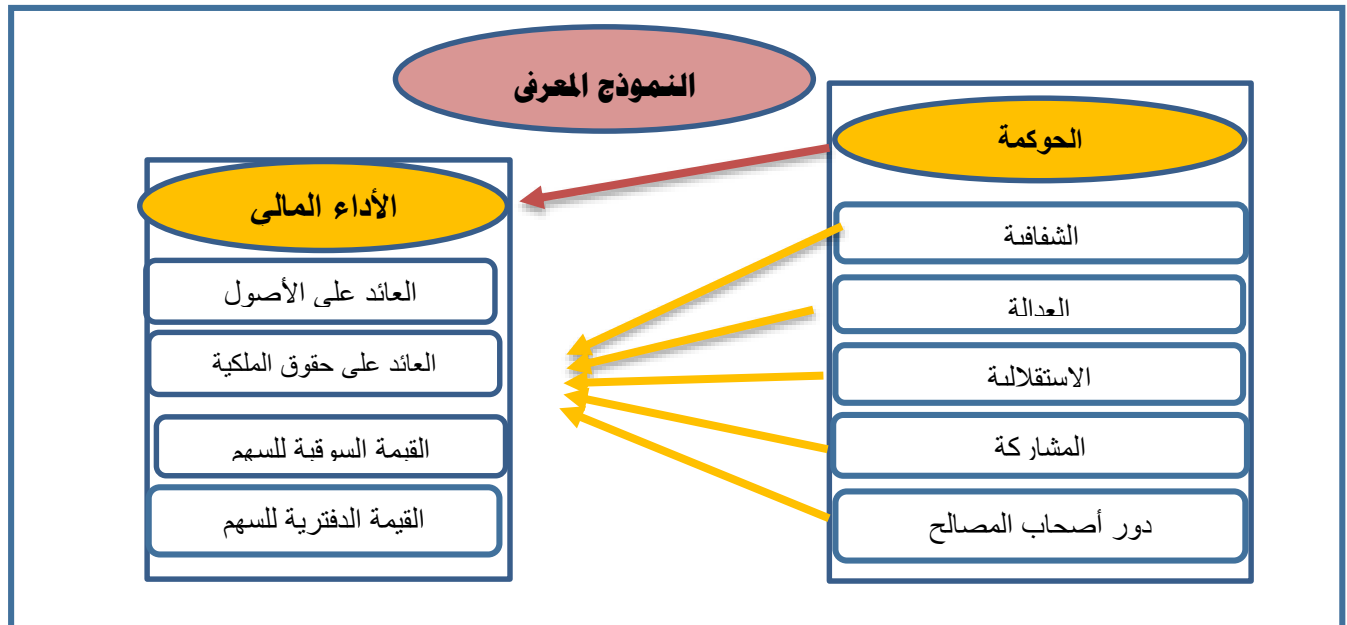
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على الأداء المالي لدى البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار
- يوجد أثر لأبعاد الحوكمة كل على حدة على الأداء المالي لدى البنوك التجارية والإسلامية بمدينة ذمار.

النموذج المعرفي:

اختيار الأبعاد (معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية – القيمة السوقية للسهم – القيمة الدفترية للسهم)، وذلك بالاستفادة من دراسة، (منصور، وياسين 2021)، والشكل رقم (1) يوضح متغيرات وأبعاد الدراسة:

الشكل (1) يوضح النموذج المعرفي للبحث مع المتغيرات والأبعاد:

لقياس الحوكمة تم اختيار الأبعاد (الشفافية – العدالة – الاستقلالية – المشاركة – دور أصحاب المصالح) بالاستفادة من دراسات كل من (الويسبي وقاسم، 2024)، و (عبود وحמיד، 2021)، و(الجعيد وعبد الرحمن، 2020)، وبالنسبة للمتغير التابع فقد تم



الإفصاح والشفافية، حماية حقوق المساهمين، المساواة بين المساهمين في المعاملة، دور أصحاب المصالح) في تحسين الأداء المالي (نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية) في عينة من البنوك التجارية الأردنية، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، والمنهج القياسي، بالاستفادة من تحليل السلاسل الزمنية المتقطعة ما بين الأعوام (2017-202) وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لمتغيرات الحوكمة في الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

3-دراسة (البلوشي، 2023)، بعنوان " أثر الحوكمة على الأداء المؤسسي من وجهة نظر موظفي محافظة شمال الباطنة، عمان:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحوكمة (الشفافية – العدالة – الاستقلالية) على الأداء المؤسسي (الكفاءة – الفاعلية) وأظهرت الدراسة أنه يجب العمل على رفع مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في محافظة شمال الباطنة من خلال منشوراتها والموقع الإلكتروني التابع لها.

4-دراسة (بن الشريف، وآخرون، 2022)، بعنوان "أثر حوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر:

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يُعرف بأنه: يعتمد على تفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، وهذا المنهج يتعدى مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى الربط والتفسير والتحليل لهذه البيانات، من أجل الوصول إلى نتائج وتعميمات تساهم في فهم الواقع وتحليله. (الجرف: 2018، 20).

الدراسات السابقة: -

1-دراسة (إبراهيم وآخرون، 2024) دور مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية، العراق.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير الحوكمة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت عينة الدراسة مكونة من (101) مفردة، وتم استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين الأداء المالي.

2-دراسة (سويكي والعوادي، 2023) أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك، الأردن.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة (الإطار الفعال لحوكمة الشركات، مسؤوليات مجلس الإدارة،

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة المؤسسات (الشفافية – العدالة – الاستقلالية – المساءلة – المسؤولية) على الأداء البنكي (الكفاءة – الفاعلية) ، وأظهرت الدراسة أنه هناك كفاءة وفاعلية في تطبيق مبادئ الحوكمة في مدينة أدرار من خلال الأداء الجيد الذي تقوم به البنوك.

5-دراسة (الشواش، 2021) بعنوان "مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة إب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس" اليمن.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة (الاستقلالية، الشفافية، المشاركة، المسائلة) في جامعة إب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (84) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة إب فدجاء بدرجة متوسطة عموماً، وعلى مستوى الأبعاد ما عدا بُعدي المساءلة والمشاركة فقد جاءت درجة تطبيقهما بدرجة ضعيفة.

6-دراسة (الجعيد، وعبد الرحمن، 2020)، بعنوان " أثر الحوكمة على الأداء المالي، كلية الاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز، السعودية:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة، (حجم مجلس الإدارة - عدد الأعضاء التنفيذيين - عدد الأعضاء غير التنفيذيين - عدد أعضاء لجنة المراجعة - عدد اجتماعات لجنة المراجعة) على الأداء المالي (معدل العائد على الأصول - معدل العائد على حقوق الملكية) ، وبينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين كل أبعاد الحوكمة على الأداء المالي.

7-دراسة (النجار، 2016)، بعنوان " قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "، بورصة، فلسطين: هدفت الدراسة إلى قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي (العائد على الأصول، معدل نمو المبيعات، القيمة الدفترية للسهم، القيمة السوقية للشركات)، و توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية: العائد على الأصول، القيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات .

8-دراسة (بن سعد، 2015)، بعنوان " أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصّل عنها على الأداء المالي، المملكة العربية السعودية:

هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير تطبيق آليات الحوكمة المفصّل عنها ، (حجم مجلس الإدارة – استقلالية مجلس الإدارة – ازدواجية الرئيس التنفيذي – ملكية كبار المساهمين – الملكية

الأجنبية – استقلالية لجنة المراجعة – نشاط لجنة المراجعة) على الأداء المالي (معدل العائد على حقوق المساهمين – معدل القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية) ، وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة جوهرية بين حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وبين معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم .

الإطار النظري للدراسة:

الحوكمة: ترجع نشأة الحوكمة إلى بدايات القرن الواحد والعشرين ، حيث برزت أهميتها وضرورة وجودها كتبعات لما يسمى مشكلة الوكالة (Agent Problem) التي نتجت بعد العمل على انفصال الملكية عن الإدارة، وقد أدت هذه المشكلة إلى بروز مشاكل ضعف الإفصاح، وفي بعض الحالات الفساد الإداري، حيث قامت الحوكمة على حل هذه المشاكل من خلال تحديد وتقنين العلاقة بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح، وأيضاً توفير الآلية اللازمة لمعرفة كيفية العمل على إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة وعلاقته بأصحاب المصالح (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2008 ، 10). كما إن تبني الحوكمة يساهم في تحسين إدارة الشركات، وعدم حدوث تلاعب من قبل الإدارة في أموال أصحاب المصالح، وتعزيز مبدأ الإفصاح وضمان الإدارة الجيدة للشركات والحفاظ على حقوق جميع أصحاب المصالح في الشركة (عمارة، 2013: 2).

مفهوم الحوكمة: الحوكمة لغة: "الحكم: والحكم من نصبه القاضي للحكم بين الناس ومحاولة الإصلاح بينهم". (عزوز، 2021: 1) الحوكمة اصطلاحاً: "هي اشتقاق غير قياسي، لأنه ليس بجار على قواعد اللغة العربية في اشتقاق المصادر". (الصالحين، 2021)، وعرف (صلاح، 2017) الحوكمة بأنها: "مجموعة القواعد والإجراءات التي تضمن بموجبها إدارة المنظمات بطرق سلسلة وتحقيق فعالية الرقابة عليها، حيث يقع على عاتقها ترتيب وتنظيم العلاقات بين أصحاب المصالح المتعددة، والتي يمكن من خلالها كذلك حماية حقوق أصحاب المصالح المستفيدة، وتعظيم الأرباح في ذات الوقت". كما عرفها (المليجي، 2011: 53) بأنها: "السلوك الذي يجب أن تطبقه المؤسسات، لوضع خطط وآليات تمكنها من عمل توازن داخلي يضمن لها القوة والكفاءة في اتخاذ القرار، والالتزام بالمسؤوليات والواجبات بشكل يرضي توقعات أصحاب المصالح". وتعرف الحوكمة في الجهاز المصرفي والمالي على أنها: مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسة أو البنك أو المصرف، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين (الشمالي، 2017، 9) ، ويعرف بنك التسويات الدولية حوكمة البنوك بأنها: الأساليب التي تدار بها البنوك من

- 1- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة.
 - 2- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين.
 - 3- تحقيق الحماية لأموال المودعين.
 - 4- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك.
 - 5- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك.
 - 6- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للبنك. (شريقي، عمر، 2009: 60)
 - 7- الحد من المخاطر المالية وغير المالية والمخاطر الاستثمارية.
 - 8- زيادة ثقة المجتمع المحلي بالاقتصاد الوطني.
 - 9- رفع كفاءة الأداء المالي وغير المالي.
 - 10- الحفاظ على سمعة الشركات في السوق المالي، من خلال تفعيل التزام الشركات بالقيم وسلوكيات الأداء الأخلاقية، والممارسات المحاسبية المهنية المتخصصة.
 - 11- إفساح المجال أمام الشركات للانفتاح على الأسواق المالية الدولية (المشهداني، 2011: 45).
- مبادئ الحوكمة:**

- لحوكمة الشركات والبنوك عدة خصائص نذكر منها ما يلي:
- 1- توافر الأسس اللازمة لفاعلية إطار حوكمة الشركات
 - 2- المعاملة المتساوية للمساهمين
 - 3- الإفصاح والشفافية
 - 4- حماية حقوق المساهمين
 - 5- حماية حقوق أصحاب المصالح
 - 6- مسؤوليات مجلس الإدارة (بورسلي: 2011).
- ولقياس الحوكمة فقد تعددت طرق قياس الحوكمة تبعاً لطبيعة الأبحاث والمجتمعات التي تم التطبيق عليها وفيما يلي عرض لمجموعة من الدراسات والأبعاد التي تم قياس الحوكمة من خلالها وهو ما يمكن توضيح من خلال الجدول (1)

خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل للقوانين والنظم السائدة ، وما يحقق حماية مصالح المودعين (حبار ، 2009 ، 80).

ومما سبق يتضح أن مفهوم الحوكمة قد ظهر بهدف حماية حملة الأسهم والمودعين، وتنظيم العلاقة بين بين البنوك والمؤثرين الخارجيين مثل المستفيدين من خدماتها، والجهات الحكومية الرسمية العمل على مواءمة التنظيمات الإدارية للبنوك بما يتوافق مع التشريعات الرسمية والقوانين التي تحدد إطار عمل الجهاز المصرفي.

أهمية الحوكمة في تنظيم وحماية البنوك.

- زيادة نسبة التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار ومحاربة سوق المال والقضاء على الفساد.

- تطبيق الحوكمة في البنوك يزيد من نسبة الشراكات والقضاء على المخاطر والتعثر والإفلاس. - زيادة نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص.

- معالجة العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين عن طريق تحديد المسؤوليات بين مجلس الإدارة التنفيذية (حراث، 2014، 23-24).

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة مما يساعد على تحسين أداء البنوك.

- تدني مستوى المخاطر مما يؤدي إلى ارتفاعها في قيمة السوق.

- الديمومة في مستوى واستمرار في السير الحسن للبنوك وتجذب حالات الفشل الإداري والمالي وذلك من خلال الشفافية والثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية (زروقي، 2021، 23-24)

إن أهمية الحوكمة في تنظيم وحماية البنوك من المخاطر أو تجنب أداؤها ونظامها كثير ومتعدد لأن الحوكمة تعتبر جوهر في تنظيم البنوك وتلخيص في النقاط التالية (عجولي، 2021، 27-28):

أهداف الحوكمة:

تسعى الحوكمة منذ نشأتها إلى تحقيق عدة أهداف تزيد من اهتمامها، والتي يمكن تلخيصها حسب دراسة كالاتي:

الدراسة والسنة										
الشفافية	العدالة	الاستقلالية	المساءلة	المشاركة	التمكين	الانضباط	المصلحة	أصحاب	سلطة القانون	الرقابة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

الويسبي وقاسم 2024

البلوشي 2023

بن الشريف، آخرون، 2022

✓		✓						✓	✓	✓	✓	ساوس وتويريك 2022
								✓			✓	الشاوش 2021
		✓			✓						✓	عبود وحמיד 2021
	✓			✓			✓	✓			✓	المشهداني والمشهداني 2020
								✓	✓	✓		الجعيد وعبد الرحمن 2020
		✓			✓			✓	✓		✓	جيايد 2020
						✓			✓		✓	النجار 2016

جدول 1 يوضح الدراسات والأبعاد المستخدمة في قياس الحوكمة

وحماية المصالح وفقا للقانون والاتفاقيات (بركاوي و بحمان:

2023، 10).

مفهوم الأداء.

يتبوأ تقييم الأداء المالي مكانة مهمة في غالبية الاقتصادات، حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها منشآت الأعمال قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها، وتعد القوائم المالية وسيلة مهمة ورئيسية لتقييم الأداء المالي، حيث أن تحليل القوائم المالية سوف يساعد في تقديم نتائج تُمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد فرص الاستثمار، وتقديم معلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم. وتعتبر المؤشرات المالية أحد الأدوات والوسائل الأكثر استخداما والنموذج الأكثر أهمية في التحليل للوصول إلى تقييم دقيق لنجاح المنشأة أو احتمالات الفشل فيها وتحديد نقاط القوة والضعف فيها (الزبيدي، 2000، ص 87-85). وللوصول لمفهوم الأداء المالي لا بد من التعرض أولاً لمفهوم الأداء كمفهوم حيث يرجع مفهوم الأداء للترجمة اللغوية للكلمة الإنجليزية (performance)، التي تعني (to perform)، أي ننجز أو نؤدي عملا، وبعد ترجمتها إلى اللغة الفرنسية منحت حقلا واسعا للتطبيق، ويعرف الأداء بأنه: العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات، باستخدام موارد وإمكانات معينة (خلف، 2009، 355) كما يعرف أيضا بأنه "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها" (عبد المحسن، 1998، 3)

الأداء المالي: يتحقق الأداء المالي من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الإيرادات، بهدف تحقيق الثروة ولتحديد مفهوم الأداء المالي يمكن عرض مجموعة من التعاريف من جهات نظر متعددة لعدد من الباحثين، حيث يعرف كل من (عريضة، 2017: 40) الأداء المالي على أنه: تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، وذلك من خلال تقليل التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد من المدى المتوسط إلى الطويل لتحقيق

أبعاد الحوكمة:

الشفافية: تقوم على الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصرف فيما يتعلق بضمان تدفق المعلومات والقابلية للمساءلة وتوفير قنوات نشر المعلومات في الوقت المحدد. (بركاوي و بحمان: 2023، 10)، ويرى (المشهداني والمشهداني، 2020، 186) أن الشفافية تعني العلانية والانفتاح في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات في المجتمع والتخلي عن الغموض، وتساعد الشفافية في تداول المعلومات وتحقيق العدالة والمساواة والرؤية السليمة عبر تقديم الحقائق للمجتمع.

العدالة: يستخدم مصطلح العدالة لوصف الإنصاف في المعاملة للعمال في بيئة العمل حيث أن التعامل غير العادل يؤثر على كفاءة العامل، فالعدالة تخلق بيئة عمل تتصف بالإيجابية والممارسة السليمة للأعمال وانتهاج جميع من في المشروع منهاج السلوك القويم، وتتضح العدالة من خلال التوزيع العادل للمناصب والمكافآت، وعدم التمييز بين العمال من حيث التدريب والتأهيل والتعويض (الويسى وقاسم، 2020، 968-969).

الاستقلالية: وتشير إلى المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ووجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا، ووجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، وكذلك وجود مراجعين مستقلين، (خلف: 2012، 9)

المشاركة: تعني حرية التعبير وإبداء الرأي واشتراك جميع الأطراف في وضع السياسات واتخاذ القرارات من خلال التشاور والحوار (تجاني، 2016، 23). وقد تأخذ عدة صور منها المشاركة الفعالة في العمل السياسي، والمشاركة المجتمعية في التنمية الاقتصادية وفي تنفيذ استراتيجياتها (المشهداني والمشهداني، 2020، 186).

أصحاب المصالح: يشير إلى احترام حق أصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل والتعويض عن أي انتهاك للحقوق

التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء. كما عرفه (دادن ، عبدالغني ، 2007 ، 34) بأنه عبارة مدى تحقيق المؤسسة لهامش أمان من خلال قدرتها على التصدي للمخاطر وتحدي الصعاب المالية مما يزال عنها حالة الإعسار المالي، فيما عرفه (دباش، 2013، 7) بأنه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة صعبة ككل أو لجانب معين من أداة الشركة أو الأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

ويمكن إعادة تعريف الأداء المالي على أنه: قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة، ويعرف الأداء المالي عن تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين العوائد والأرباح، ويتحقق ذلك بتقليل التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة، لتحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء المالي والإداري في الشركة.

أهداف الأداء المالي:

- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية وسيولة ونشاط مديونية.
 - يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.
 - هدفه الأساسي الحصول على المعلومات التي تستخدم لأغراض التحليل المناسب لوضع القرارات واختبار السهم الأفضل من خلال مؤشرات (دباش، 2013، 7)
- تقييم الأداء المالي** هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدة سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقاً لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجم هذه الوحدات (فهد، 2009: 27). وعرفه ريكرو وآخرون انه " تحديد مدى استطاعة الإدارة لتحقيق المهام المحددة لها ومعرفة أسباب الانحرافات.

العائد على الأصول: يقصد به نسبة الربح (العائد) لكل دولار يتم استثماره ضمن أنشطة البنك الاستثمارية، والذي يظهر مدى فاعلية البنك في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح واتخاذ القرارات الأكثر فاعلية، ويعد العائد على الأصول من المقاييس المالية الأكثر شيوعاً لتقييم الأداء المالي (John Hagel el ، 2013، at) وبحسب العائد على الأصول وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

العائد على حقوق الملكية (ROE): يقيس ربحية البنك عن طريق الكشف عن حجم الربح الذي يحققه البنك من الأموال التي استثمارها المساهمون، وعليه فإن نسبة العائد على حقوق الملكية تستخدم لقياس العائد الذي سيحصل عليه المساهمون من خلال استثمار البنك لأموالهم، ويقاس العائد على حقوق الملكية بالمعادلة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

(حسين وهاشم: 2022، 221)

القيمة السوقية للسهم: تتمثل في القيمة التي يبيع بها السهم في سوق الأوراق المالية، وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية، فعندما يكون أداء الوحدة الاقتصادية جيداً فيتوقع أن تزيد القيمة السوقية للسهم عن القيمة الدفترية والاسمية للسهم، والعكس صحيح

القيمة الدفترية للسهم: هي عبارة عن حصة السهم الواحد من صافي موجودات الوحدة الاقتصادية وليس لها تأثير كبير على أسعار الأسهم في السوق، ويتم حساب القيمة الدفترية للسهم الواحد من خلال قسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم، وتتمثل حقوق الملكية بالفرق بين مطلوبات الوحدة الاقتصادية وموجوداتها المقيمة بالكلفة التاريخية، وعليه فإن من مساوئ الكلفة التاريخية بأنها تنعكس على القيمة الدفترية لسهم وخصوصاً في ظل التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد. (عبد الزهرة، وآخرون: 2013، 193-194).

ولإلقاء الضوء على طريقة قياس الأداء المالي في عدد من الدراسات يمكن الإشارة إلى عدد من الدراسات السابقة وتوضيح الأبعاد التي تم استخدامها في كل دراسة لقياس متغير الأداء المالي:

جدول 2 يوضح الأبعاد المستخدمة لقياس الأداء المالي

الدخل المتبقي	المسؤولية الاجتماعية	القيمة الاقتصادية	الفاعلية	هامش الربح	نسبة التداول	الكفاءة	معدل دوران الأصول	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	معدل الديون غير المغطاة	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الاستثمار	معدل العائد على السهم	الدراسة
	✓	✓	✓			✓								عمر، وفرج 2023
										✓	✓			كاظم وجبار، 2023
✓		✓										✓		محمد، وفارس، 2023
				✓			✓			✓	✓		✓	المحمدي 2022
					✓			✓	✓	✓	✓		✓	منصور وباسين 2021
								✓		✓	✓			الجعيد، وعبد الرحمن 2020
								✓	✓					النجار 2016
								✓	✓					بن سعد 2015
								✓	✓	✓	✓		✓	قباجة 2014

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من البنوك التجارية والإسلامية المتواجدة في مدينة دمار.
عينة البحث: تم استخدام عينة عشوائية طبقية غير نسبية من العاملين في البنوك التجارية والإسلامية بمدينة دمار والجدول (3) يوضح توزيع عينة الدراسة:

جدول 3 يوضح توزيع عينة الدراسة

النسبة المئوية	عدد الاستثمارات	نوع البنك	أسم البنك
15.13%	18	إسلامي	بنك التضامن
14.29%	17	إسلامي	بنك سبأ
9.25%	11	تقليدي	بنك اليمن الدولي
15.97%	19	تقليدي	البنك الزراعي
11.76%	14	تقليدي	البنك التجاري
12.6%	15	تقليدي	بنك اليمن والكويت
21%	25	إسلامي	بنك الكريمي
100%	119		الإجمالي

قياس الصدق والثبات لمتغيرات وأبعاد الدراسة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه؛ وقد تم التأكد من ذلك بالآتي:
الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة: وهو نوع من أنواع الصدق يشير إلى مدى ارتباط البعد إلى المتغير الذي ينتمي إليه، حيث يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (4) أن جميع أبعاد المتغير المستقل لها ارتباط عالي بالحوكمة، وجميع أبعاد المتغير التابع لها ارتباط عالي بالأداء وذلك مستوى الدلالة (0.000)، وهو دليل واضح على صدق المقياس.

جدول 4 يوضح معاملات الارتباط بين درجة كل بعد فرعي والدرجة الكلية لكل متغير

متغيرات البحث	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
الشفافية	.724**	0.000
العدالة	.856**	0.000
الاستقلالية	.777**	0.000
المشاركة	.768**	0.000
دور أصحاب المصالح	.544**	0.000

المتغير المستقل: الحوكمة	.743**	0.000
العائد على الأصول	.796**	0.000
العائد على حقوق الملكية	.835**	0.000
القيمة السوقية للسهم	.776**	0.000
القيمة الدفترية للسهم	.837**	0.000
المتغير التابع: (الأداء المالي)	.736**	0.000

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Chronbach's Alpha لتحديد درجة ثبات الأداة. وبعد التأكد من أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث وكقاعدة عامة فإن قيمة معامل الثبات الأقل من 0.60 لا يعتبر مقبولاً وكلما اقترب المعامل من الواحد الصحيح كلما أُنسم بالثبات وبالنظر الى قيم معامل الثبات (ألفا كرونباخ) في الجدول رقم (3) يتضح أنها عالية بالنسبة لكافة الأبعاد حيث بلغت (0.872) وهو ما يجعل من الأداة المستخدمة أداة مناسبة لجميع بيانات البحث والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

يتضح من خلال بيانات الجدول (4) أن جميع قيم معاملات الارتباط في جميع الأبعاد الفرعية للاستبانة والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.01$ بين درجة كل بُعد فرعي والدرجة الكلية للمتغير بموجب الاختبار الموضوع لذلك؛ حيث إن القيمة الاحتمالية لكل بُعد أقل من 1%؛ وبذلك تُعد جميع الأبعاد الفرعية للاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

الثبات: لقياس ثبات Reliability الاستبانة؛ أي مدى الحصول على النتائج نفسها حتى لو كررت البحث في ظروف مشابهة، وباستخدام الاستبانة نفسها، تم استخدام معامل (ألفا كرونباخ)

جدول 5 معامل الثبات ألفا لمتغيرات البحث

متغيرات البحث	N of items	Cronbach's Alpha
المتغير المستقل: الحوكمة	20	.883
البعد الأول: الشفافية	4	.899
البعد الثاني: العدالة	4	.890
البعد الثالث: الاستقلالية	4	.888
البعد الرابع: المشاركة	4	.889
البعد الخامس: دور أصحاب المصالح	4	.918
المتغير التابع الأول (الأداء المالي)	12	0.926
البعد الأول: معدل العائد على الأصول	3	0.831
البعد الثاني: معدل العائد على حقوق الملكية	3	0.850
البعد الثالث: القيمة السوقية للسهم	3	0.786
البعد الرابع: القيمة الدفترية للسهم	3	0.786

عرض خصائص عينة البحث على وفق البيانات الشخصية: يمكن توصيف خصائص عينة البحث الميدانية من مجموعة من المتغيرات الشخصية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) وقد جُمِعت البيانات التي توضح معلومات أفراد عينة البحث، ومن واقع البيانات التي حُصِل عليها. لذا يمكن وصف عينة البحث تباعاً على النحو الآتي:

يتضح من الجدول رقم (5)، أن جميع قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع المتغيرات (الأبعاد) مرتفعة جميعها فوق نسبة (78%)، وهذا يعني أن المقياس المستخدم لأداة هذه البحث يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

وهذا يشير إلى موضوعية العبارات وقدرتها على التعبير عن المتغيرات التي تقيسها بوضوح، إضافة إلى استخدام الاستبانة بكل ثقة، وبذلك فإنه سيتوصل إلى النتائج نفسها إذا أعيد تطبيق البحث على العينة نفسها.

جدول 6 توزيع عينة البحث على وفق للمتغيرات الديموغرافية

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	102	85.7
أنثى	17	14.3
الإجمالي	119	100.0 %
الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	9	7.6
من 25-34 سنة	42	35.3
من 35-44 سنة	53	44.5
من 45-54 سنة	11	9.2
55 سنة فما فوق	4	3.4
الإجمالي	119	100.0 %
المستوى الدراسي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم عالي	11	9.2
بكالوريوس	72	60.5
ماجستير	18	15.1
دكتوراه	2	1.7
أخرى	16	13.4
الإجمالي	119	100.0 %
سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
5 سنوات أو أقل	26	21.8
من 6-10 سنوات	21	17.6
من 11-15 سنة	22	18.5
من 16-20 سنة	25	21.0
أكثر من 20 سنة	25	21.0
الإجمالي	119	100.0 %

أعمارهم 55 سنة فما فوق بنسبة بلغت (3.4%) من إجمالي العينة المستهدفة. مما سبق نجد أن العاملين في البنوك اليمنية بشقيها (التقليدي، والاسلامي) لديهم الوعي أكثر، والشكل التالي يوضح توزيع أفراد عينة البحث على وفق لهذا المتغير. وبالنسبة لمتغير المؤهل العلمي فقد كان الذين يحملون شهادة البكالوريوس هي النسبة الأكبر حيث كانت نسبتهم (60.5%) من إجمالي العينة، وفي المرتبة الثانية من يحملون مؤهل الماجستير، بنسبة بلغت (15.1%)، من أفراد العينة. أما من يحملون مؤهل الدبلوم العالي فقد بلغت نسبتهم (9.2%)، من أفراد العينة. وتحل أخيراً نسبة الافراد العاملين الذين لديهم مؤهل دكتوراه بنسبة بلغت (1.7%).

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (6) لتوزيع مفردات العينة ان نسبة أفراد العينة من الذكور بلغت (85.7%)، من إجمالي أفراد عينة البحث، التي بلغت (119)، من العاملين في البنوك التجارية (الاسلامية، التقليدية) بمدينة ذمار، بينما بلغت نسبة العاملات في نفس البنوك (14.3%) من إجمالي العينة، أما بالنسبة لمتغير العمر فقد كانت الفئة التي تتراوح أعمارهم بين (35-44) سنة في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (44.5%)، من إجمالي العينة المستهدفة، فيما أتت الفئة بين (25-34) سنة في المرتبة الثانية بنسبة (35.3%)، وحلت ثالثاً نسبة أفراد العينة الذي تراوحت أعمارهم من (35-54) سنة بنسبة (9.2%)، أما من كانت أعمارهم أقل من 25 سنة فقد بلغت نسبتهم (7.6%)، من إجمالي العينة المستهدفة. وحلت أخيراً الفئة التي تتراوح

خبرة في العمل من (20-16) سنة، أكثر من 20 سنة في المرتبة الثانية، بنسبة بلغت (21%) لكليهما من إجمالي عينة البحث. وقد حلت ثالثاً نسبة العاملين في البنوك من لديهم سنوات خبرة في العمل من (15-11) سنة بنسبة بلغت (18.5%)؛ وحلت أخيراً من لديهم خبرة من (10-6) سنوات بنسبة بلغت (17.6%) من إجمالي العينة المستهدفة.

ومن النتائج السابقة نجد أن هناك تركّزاً في المستوى العلمي (البكالوريوس) للعاملين في البنوك اليمنية بشقيها العاملة في مدينة ذمار، والشكل الآتي يوضح توزيع أفراد عينة البحث على وفق متغير المؤهل العلمي. أما بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة فقد تبين أن نسبة الأفراد الذين تتراوح مدة الخبرة في العمل لديهم 5 سنوات أو أقل في المرتبة الأولى بنسبة (21.8%)، من إجمالي العينة المستهدفة، وبالمقابل نجد أن نسبة العاملين الذين لديهم

1- الإحصاء الوصفي لعبارات المتغير المستقل: الحوكمة:

جدول 7 وصف بُعد الشفافية

Q	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الفقرات	درجة الموافقة
Q1	يتم الإفصاح عن المعلومات المهمة بطريقة نزيهة وصادقة	4.27	0.95	85.38	1	مرتفعة جداً
Q2	يتم نشر ومشاركة معلومات عن ملاك الأسهم في البنك	3.45	1.24	69.08	4	مرتفعة
Q3	يتم تقديم معلومات عما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في البنك	3.55	1.20	70.92	3	مرتفعة
Q4	يقوم البنك بالإفصاح عن المعلومات المهمة في الوقت المناسب دون تأخير	4.00	0.94	80.00	2	مرتفعة
	المؤشر الكلي للشفافية	3.82	1.08	76.34		درجة مرتفعة

في حين جاءت الفقرة رقم (2)، التي تنص " يتم نشر ومشاركة معلومات عن ملاك الأسهم في البنك"؛ في المرتبة الأخيرة في هذا البُعد من حيث نسبة الموافقة، فقد حصلت على أقل نسبة؛ حيث يؤكد على ذلك الوسط الحسابي الذي حصلت عليه هذه الفقرة، الذي بلغ (3.45) وبانحراف معياري (1.24)، وهذا يشير إلى أنه وبصورة منخفضة يتم نشر ومشاركة معلومات عن ملاك الأسهم في البنك، وهذا ما أكدته الفقرة أعلاه مقارنة ببقية الفقرات هــذا البُعد.

من خلال بيانات الجدول (7) إلى أن أعلى فقرات هذا المتغير (البُعد) بحسب الوزن النسبي، هي الفقرة رقم (1)، التي تنص " يتم الإفصاح عن المعلومات المهمة بطريقة نزيهة وصادقة "؛ وذلك من حيث نسبة الموافقة.

حيث يؤكد على ذلك الوسط الحسابي، الذي حصلت عليه هذه الفقرة، الذي بلغ (4.27) وبانحراف معياري (0.95)، وهذا يشير إلى أن الإفصاح عن المعلومات المهمة يتم بطريقة نزيهة وصادقة في البنوك عينة البحث.

وقد توزعت آراء أفراد العينة تجاه هذه الفقرة، على المستوى (أوافق بشدة، أوافق) (47.9%) و (41.2%) على التوالي.

جدول 8 وصف بُعد العدالة

Q	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الفقرات	درجة الموافقة
Q5	يتم احترام مختلف المجموعات من الموظفين في البنك	4.18	0.80	83.70	1	مرتفعة
Q6	توزع المهام والواجبات بين العاملين في البنك بالعدل والمساواة	4.11	0.85	82.18	3	مرتفعة
Q7	يتم معاملة المساهمين على أسس قائمة على العدل والمساواة	4.09	0.81	81.85	4	مرتفعة
Q8	في حالة مخالفة الأوامر والقواعد تنفذ العقوبات على كل من يخالف دون التهاون مع أشخاص معينين	4.14	0.88	82.86	2	مرتفعة
	المؤشر الكلي للمقياس المتغير المستقل الثاني	4.13	0.84	82.65		درجة مرتفعة

حيث يؤكد على ذلك الوسط الحسابي، الذي حصلت عليه هذه الفقرة، الذي بلغ (4.18) وبانحراف معياري (0.80)، وهذا يشير إلى أنه يتم احترام مختلف المجموعات من الموظفين في البنك عينة البحث. في حين جاءت الفقرة رقم (7)، التي تنص "

يتضح من خلال الجدول (8)، إلى أن أعلى فقرات هذا البُعد بحسب الوزن النسبي، هي الفقرة رقم (5)، التي تنص " يتم احترام مختلف المجموعات من الموظفين في البنك"؛ وذلك من حيث نسبة الموافقة.

معياري (0.80)، وهذا يشير إلى أنها تتم معاملة المساهمين على أسس قائمة على العدل والمساواة في البنك، وهذا ما أكدته الفقرة أعلاه مقارنة ب فقرات هذا البُعد.

يتم معاملة المساهمين على أسس قائمة على العدل والمساواة "؛ في المرتبة الأخيرة في هذا البُعد من حيث نسبة الموافقة، فقد حصلت على أقل نسبة؛ حيث يؤكد على ذلك الوسط الحسابي الذي حصلت عليه هذه الفقرة، الذي بلغ (4.09) وبانحراف جدول 9 وصف بُعد الاستقلالية

Q	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الفقرة	درجة الموافقة
Q9	يقوم المدقق بالأعمال بنزاهة دون تحيز أو تعارض في المصالح	4.29	0.71	85.88	1	مرتفعة جدا
Q10	يتمتع العاملون في البنك باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بالأعمال المنوطة لهم	4.18	0.86	83.53	2	مرتفعة
Q11	يتجنب العاملون العلاقات التي قد تفقد هم الموضوعية وتعرضهم لهيمنة أطراف أخرى	4.13	0.74	82.52	3	مرتفعة
Q12	يمتلك الموظف الصلاحية لإنجاز المهام الموكلة إليه بالطريقة التي يراها مناسبة	3.87	0.97	77.31	4	مرتفعة
	المؤشر الكلي للمقياس المتغير المستقل الثالث	4.12	0.82	82.31		درجة مرتفعة

الصلاحية لإنجاز المهام الموكلة إليه بالطريقة التي يراها مناسبة "؛ في المرتبة الأخيرة في هذا البُعد من حيث نسبة الموافقة، فقد حصلت على أقل نسبة؛ حيث يؤكد على ذلك الوسط الحسابي الذي حصلت عليه هذه الفقرة، الذي بلغ (3.87) وبانحراف معياري (0.97)، وهذا يشير إلى الموظف يمتلك كامل الصلاحيات لإنجاز المهام الموكلة إليه بالطريقة التي يراها الموظف صحيحة ومناسبة، وهذا ما أكدته الفقرة أعلاه مقارنة ب فقرات هذا البُعد.

من خلال الجدول (9) يتضح أن أعلى فقرات هذا المتغير (البُعد) بحسب الوزن النسبي، هي الفقرة رقم (9)، التي تنص " يقوم المدقق بالأعمال بنزاهة دون تحيز أو تعارض في المصالح "؛ وذلك من حيث نسبة الموافقة. حيث يؤكد على ذلك الوسط الحسابي، الذي حصلت عليه هذه الفقرة، الذي بلغ (4.29) وبانحراف معياري (0.71)، وهذا يشير إلى ان المدقق يقوم بجميع أعماله في البنك بدون تحيز وبنزاهة لا تتعارض مع المصالح العامة للبنك عينة البحث. في حين جاءت الفقرة رقم (12)، التي تنص " يمتلك الموظف

جدول 10 وصف بُعد المشاركة

Q	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الفقرة	درجة الموافقة
Q13	يمتلك الموظف الصلاحية لتنفيذ أفكاره على أرض الواقع	3.93	0.91	78.66	2	مرتفعة
Q14	يشجع البنك موظفيه بالمشاركة في اقتراح أفكار جديدة	4.17	0.88	83.36	1	مرتفعة
Q15	يحق للإدارة مشاركة المعلومات الخاصة بالعملاء مع المساهمين وأصحاب المصالح	3.75	1.05	74.96	3	مرتفعة
Q16	يحق للمساهمين المشاركة في التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة	3.65	1.15	72.94	4	مرتفعة
	المؤشر الكلي للمقياس المتغير المستقل الرابع	3.87	1.00	77.48		درجة مرتفعة

المرتبة الأخيرة في هذا البُعد من حيث نسبة الموافقة، فقد حصلت على أقل نسبة؛ حيث يؤكد على ذلك الوسط الحسابي الذي حصلت عليه هذه الفقرة، الذي بلغ (3.65) وبانحراف معياري (1.15)، وهذا يشير إلى انه يحق للمساهمين المشاركة في التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما أكدته الفقرة أعلاه مقارنة ب فقرات هذا البُعد.

يشير الجدول رقم (10) إلى أن أعلى فقرات هذا المتغير (البُعد) بحسب الوزن النسبي، هي الفقرة رقم (14)، التي تنص " يشجع البنك موظفيه بالمشاركة في اقتراح أفكار جديدة "؛ وذلك من حيث نسبة الموافقة. حيث يؤكد على ذلك الوسط الحسابي، الذي حصلت عليه هذه الفقرة، الذي بلغ (4.17) وبانحراف معياري (0.88)، وهذا يشير إلى ان البنك يقوم بتشجيع موظفيه بالمشاركة في اقتراح أفكار جديدة. في حين جاءت الفقرة رقم (16)، التي تنص " يحق للمساهمين المشاركة في التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة "؛ في

جدول 11 وصف بُعد أصحاب المصالح

Q	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الفقرة	درجة الموافقة
Q17	يمكن لأصحاب المصالح المشاركة في اتخاذ القرارات	3.77	1.04	75.46	4	مرتفعة
Q18	من حقوق أصحاب المصالح معرفة الأرباح الحقيقية للبنك	3.90	0.98	77.98	2	مرتفعة
Q19	يلتزم البنك بتعويض أصحاب المصالح في حال الإضرار بحقوقهم	3.89	0.95	77.82	3	مرتفعة
Q20	يقوم البنك بمنح أصحاب المصالح حقوقهم المختلفة بحسب الأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الشأن	4.14	0.76	82.86	1	مرتفعة
	المؤشر الكلي للمقياس المتغير المستقل الخامس	3.93	0.93	78.53		درجة مرتفعة

تنص " يمكن لأصحاب المصالح المشاركة في اتخاذ القرارات "؛ في المرتبة الأخيرة في هذا البُعد من حيث نسبة الموافقة، فقد حصلت على أقل نسبة؛ بمتوسط قدره (3.77) وبانحراف معياري (1.04)، وهذا يشير إلى أنه يحق لأصحاب المصالح المشاركة في اتخاذ القرارات في البنوك.

2- الإحصاء الوصفي لعبارات المتغير التابع: الأداء المالي:

يبين الجدول رقم (11) أن أعلى فقرات هذا المتغير (البُعد) بحسب الوزن النسبي، هي الفقرة رقم (20)، التي تنص " يقوم البنك بمنح أصحاب المصالح حقوقهم المختلفة بحسب الأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الشأن "؛ بمتوسط قدره (4.14) وبانحراف معياري (0.76)، وهذا يشير إلى أن البنك يقوم بمنح أصحاب المصالح حقوقهم المختلفة بحسب الأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الشأن. في حين جاءت الفقرة رقم (17)، التي

جدول 12 وصف بُعد معدل العائد على الأصول

م	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى حسب
1	يقوم البنك بإصدار تقارير مالية دورية للتأكد من ضمانة رأس المال.	4.34	1.069	86.8%	مرتفع جداً
2	البنك يستخدم الموجودات بكفاءة مما يجعله يجني أرباح مرتفعة.	3.97	.901	79.4%	مرتفع
3	كل ما كانت الأصول كبيرة كلما تحققت عوائد وأرباح عالية.	3.70	1.176	74.0%	متوسط
	المتوسط الإجمالي	4.00	.815	80.0%	مرتفع

(3) حيث حصلت على درجة موافقة متوسطة كأدنى قيمة والتي تنص على: (كل ما كانت الأصول كبيرة كلما تحققت عوائد وأرباح عالية). بوسط حسابي بلغ (3.70) وبأهمية نسبية بلغت (74.0%). وهذا يشير إلى أن من الممكن عند احتساب معدل العائد على أصول البنك فإن ذلك يقدم للمستثمر فكرة عن أداء استثمار الشركة لأصولها أو موجوداتها.

استناداً إلى بيانات الجدول (12) نلاحظ أن الفقرة رقم (1) حصلت على درجة موافقة مرتفعة جداً، حيث حصلت على الترتيب الأول كأعلى قيمة، والتي نصت على (يقوم البنك بإصدار تقارير مالية دورية للتأكد من ضمانة رأس المال). بوسط حسابي بلغ (4.34) وبأهمية نسبية بلغت (86.8%)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى مدى كفاءة البنوك في توليد الأرباح من الأصول المستخدمة في البنوك، بينما كانت أدنى قيمة للفقرة رقم جدول 13 وصف بُعد معدل العائد على حقوق الملكية

م	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى حسب المتوسط
4	توجد احتياطات تأخذ من حقوق الملاك في البنك تستخدم في حالة التعرض للخسارة.	3.48	1.199	69.6%	متوسط
5	يستطيع المساهمون الحصول على المعلومات الإضافية غير المنشورة.	3.51	1.248	70.2%	متوسط
6	يجني المساهمون أرباح عالية لأن البنك يستخدم الأسهم بشكل فعال.	3.46	1.141	69.2%	متوسط
	المتوسط الإجمالي	3.48	.946	69.6%	متوسط

المعلومات للمساهمين دون قيود، بينما كانت أدنى قيمة للفقرة رقم (6) حيث حصلت على درجة موافقة متوسطة كأدنى قيمة والتي تنص على: (يجني المساهمون أرباحاً عالية لأن البنك يستخدم الأسهم بشكل فعال..). بوسط حسابي بلغ (3.46) وبأهمية نسبية بلغت (69.2%). وهذا يشير إلى أن المساهمون لا يرون أن البنوك تقدم أرباحاً كبيرة ولا تستخدم الأسهم بشكل فعال.

جدول 14 وصف بُعد القيمة السوقية للسهم

م	محتوى الفقرات	(القيمة السوقية للسهم)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
7	يقوم البنك بتوفير التقارير المالية مجاناً للمستثمرين الخاصة بالقيمة السوقية للأسهم.	3.78	1.114	75.6%
8	إذا أراد أحد المساهمين بيع نصيبه فإن الملاك أو الموظفين في البنك هم الأولي بالشراء.	3.30	1.259	66.0%
9	يتم بيع السهم بالقيمة السوقية أقل إذا كان المشتري من المساهمين.	3.22	1.173	64.4%
المتوسط الإجمالي		3.43	.869	68.6%

(75.6%)، ويمكن أن يعود ذلك بأن المستثمرين في البنوك هم من الملاك والمساهمين وهي القيمة الاجمالية لأسهم البنك المتداولة علناً في سوق الأسهم، بينما كانت أدنى قيمة للفقرة رقم (9) حيث حصلت على درجة موافقة مقبولة كأدنى قيمة والتي تنص على: (يتم بيع السهم بالقيمة السوقية أقل إذا كان المشتري من المساهمين). بوسط حسابي بلغ (3.22) وبأهمية نسبية بلغت (64.4%) وهذا يشير إلى قلة المزايا التي يحصل عليها المساهمين في البنوك لقيمة الأسهم بأقل من سعرها. والشكل التالي يوضح ذلك.

بالنظر إلى بيانات الجدول (13) بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.48) وبنسبة موافقة (69.6%) ، كما نلاحظ أن الفقرة رقم (5) حصلت على درجة موافقة مرتفعة جداً، حيث حصلت على الترتيب الأول كأعلى قيمة، والتي نصت على (يستطيع المساهمون الحصول على المعلومات الإضافية عبر المنشورة). بوسط حسابي بلغ (3.51) وبأهمية نسبية بلغت (70.2%)، ويعزى ذلك إلى توفير البنوك عينة الدراسة تعمل على توفير

بشكل عام لقد أظهرت نتائج الفقرات (7-9) الموضحة في الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي لفقرات قياس هذا البعد قد حصلت على درجة متوسطة، فقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.43) وبنسبة موافقة على مضمون الفقرات التي تقيس هذا البعد (68.6%) فقد جاء هذا البعد في المرتبة الرابعة كأحد أبعاد متغير الأداء المالي، كما نلاحظ أن الفقرة رقم (7) حصلت على درجة موافقة مرتفعة، حيث حصلت على الترتيب الأول كأعلى قيمة، والتي نصت على (يقوم البنك بتوفير التقارير المالية مجاناً للمستثمرين الخاصة بالقيمة السوقية للأسهم) بوسط حسابي بلغ (3.78) وبأهمية نسبية بلغت

جدول 15 يوضح المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية للقيمة الدفترية للسهم.

م	محتوى الفقرات	(القيمة الدفترية للسهم)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
10	بتم إصدار تقارير عن القيمة الدفترية للبنك متضمنة مقارنات لعدة سنوات.	4.02	.991	80.4%
11	في حالة بيع أحد الأسهم يتم عرض القيمة الدفترية للسهم على المشتري.	3.65	1.132	73.0%
12	إذا كان مشتر السهم من أحد الملاك أو المساهمين فإن البيع يتم بسعر القيمة الدفترية للسهم.	3.46	1.133	69.2%
المتوسط الإجمالي		3.71	.900	74.2%

حسابي بلغ (4.02) وبأهمية نسبية بلغت (80.4%)، وهذا يدل على أن هنالك إفصاح تام بالتقارير التي يتم رفعها من قبل البنوك بشكل واضح، بينما كانت أدنى قيمة للفقرة رقم (12) حيث حصلت على درجة موافقة متوسطة كأدنى قيمة والتي تنص على: (إذا كان مشتري السهم من أحد الملاك أو المساهمين فإن البيع يتم بسعر القيمة الدفترية للسهم). بوسط حسابي بلغ (3.46) وبأهمية نسبية بلغت (69.2%). وهذا يدل على المساواة التي تتبعها البنوك في شراء الأسهم مع الغير.

بشكل عام أظهرت نتائج الفقرات (10-12) الموضحة في الجدول رقم (15) أن المتوسط الحسابي لفقرات قياس هذا البعد قد حصلت على درجة متوسطة، فقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.71) ونسبة موافقة على مضمون الفقرات التي تقيس هذا البعد (74.2%) فقد جاء هذا البعد في المرتبة الثانية كأحد أبعاد متغير الأداء المالي، كما نلاحظ أن الفقرة رقم (10) حصلت على درجة موافقة مرتفعة، حيث حصلت على الترتيب الأول كأعلى قيمة، والتي نصت على (يتم إصدار تقارير عن القيمة الدفترية للبنك متضمنة مقارنات لعدة سنوات). بوسط

جدول 16 نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ودرجة الموافقة (لمتغيرات الدراسة)

متغيرات البحث		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
المتغير المستقل	الشفافية	3.82	1.08	76.34	مرتفعة
	العدالة	4.13	0.84	82.65	مرتفعة
	الاستقلالية	4.12	0.82	82.31	مرتفعة
	المشاركة	3.87	1.00	77.48	مرتفعة
	دور أصحاب المصالح	3.93	0.93	78.53	مرتفعة
المتغير المستقل: الحوكمة		3.947	0.93	79.462	مرتفعة
متغير محاور المتغير التابع	معدل العائد على الأصول	4.00	.815	80.0%	مرتفعة
	معدل العائد على حقوق الملكية	3.43	.869	68.6%	متوسطة
	القيمة السوقية للسهم	3.43	.869	68.6%	متوسطة
	القيمة الدفترية للسهم	3.71	.900	74.2%	متوسطة
المتغير التابع الأداء المالي		3.64	0.863	72.9%	متوسطة

(72.9%) وقد جاء بُعد معدل العائد على الأصول في الترتيب الأول بمتوسط قدره (4.00)، وانحراف معياري (0.815) وبأهمية نسبية (72.9%)، أما أقل متوسط فقد ظهر في بُعد العائد على حقوق الملكية والقيمة السوقية للسهم حيث تقاسما القيمة نفسها من حيث المتوسط الذي وصل إلى (3.43) وانحراف معياري قدره (0.869) وأهمية نسبية بلغت (68.6%).

اختبار الفرضية الرئيسية: نصت الفرضية الرئيسية على: "وجود أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الحوكمة وأبعادها (الشفافية، العدالة، الاستقلالية، المشاركة، دور أصحاب المصالح) في الأداء المالي في البنوك بمدينة ذمار؟" وتم اختبارها على النحو التالي:

جدول 17 يوضح نتائج اختبار الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية الأولى.

معاملات الانحدار				تحليل التباين		ملخص النموذج		المتغير التابع
Sig	T	β	المتغير المستقل	Sig	F	R^{-2}	R^{-}	
0.000	9.249	3.962	الثابت	0.474	.516	.004	.066a	الأداء المالي
0.474	.718	.076						الحوكمة

بالنظر إلى بيانات الجدول (16) يتضح أن المتوسط الكلي لمتغير الحوكمة كان عالياً على المقياس الكلي حيث وصل متوسطه إلى (3.947)، وانحرافه المعياري (0.93)، وأهميته النسبية (79.46%)، وقد جاء بُعد العدالة في المرتبة الأولى بين أبعاد متغير الحوكمة بأعلى متوسط حيث بلغ (4.13)، وانحراف معياري قدره (0.84)، وأهمية نسبية قدرها (82.65%)، بينما حصل بُعد الشفافية على المتوسط الأقل من بين الأبعاد الثلاثة حيث كان متوسطه (3.82)، وانحراف معياري (1.08) وأهمية نسبية بلغت (76.34%).

أما فيما يتعلق بمتغير الأداء المالي فقد أشارت بيانات الجدول (32) إلى أن المتوسط الكلي لمتغير الأداء المالي كان مرتفعاً على المقياس الكلي حيث بلغ متوسطه (3.64)، وانحرافه المعياري (0.863)، وكانت أهميته النسبية فقد وصلت إلى

يبين الجدول رقم (17) أن معامل الارتباط ضعيف جداً حيث بلغ (6.6%)، الذي يدل على عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير المستقل (الحوكمة) والمتغير التابع (الأداء المالي). ومن جانب آخر، تشير نتائج الجدول رقم (39)، أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت (516)، إذ أنها لا تتسم بمعنوية على وفق إحصائية هذا الاختبار عند مستوى معنوية 0.05%

بالمقابل يشير معامل الانحدار إلى أن قيمة β للمتغير المستقل (الحوكمة) قد بلغت (0.076) وبلغت قيمة اختبار T المحسوبة (718)، إذ أنها بمستوى (Sig=0.474)، وهي أكبر من مستوى 0.05%، وهذا يدل على عدم معنوية معامل الانحدار لهذا المتغير، مما يقتضي رفض الفرضية التي تنص على أنه توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين الحوكمة في الأداء المالي في البنوك بمدينة ذمار

جدول 18 اختبار الفرضيات الفرعية

معامل الارتباط R	معامل التحديد المصحح R2adj	F	الدلالة SIG	المتغيرات	معامل الانحدار BETA	T	الدلالة SIG	القرار
.082a	.007	.783	0.378	الشفافية	0.068	0.885	0.378	لا يوجد تأثير
.067a	.004	.522	0.471	العدالة	0.071	0.722	0.471	لا يوجد تأثير
.075a	.006	.663	0.417	الاستقلالية	0.084	0.814	0.417	لا يوجد تأثير
.095a	.009	1.067	0.304	المشاركة	0.090	1.033	0.304	لا يوجد تأثير
.024a	.001	.067	0.797	دور أصحاب المصالح	.014	.258	0.797	لا يوجد تأثير

يتضح من بيانات الجدول رقم (18) أن معامل الارتباط ضعيف جداً حيث بلغ (0.082%)، الذي يدل على عدم وجود علاقة ارتباط بين الشفافية، والمتغير التابع (الأداء المالي)، كما أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت (0.783)، إذ أنها لا تتسم بمعنوية وفق إحصائية هذا الاختبار عند مستوى معنوية 0.05%، وبالمقابل يشير معامل الانحدار إلى أن قيمة β لُبُعد (الشفافية) قد بلغت (0.068) وبلغت قيمة اختبار T المحسوبة (885)، إذ أنها بمستوى (Sig=0.378)، وهي أكبر من مستوى 0.05%، وهذا يدل على عدم معنوية معامل الانحدار لهذا المتغير، مما يقتضي رفض الفرضية التي تنص على أنه توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين الشفافية في الأداء المالي في البنوك بمدينة ذمار.

كما أن معامل الارتباط لُبُعد (العدالة) فمعامل الارتباط أيضاً ضعيف جداً حيث بلغ (6.7%)، الذي يدل على عدم وجود علاقة ارتباط بينه وبين المتغير التابع (الأداء المالي). ومن جهة أخرى فإن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت (522)، أي أنها لا تتسم بمعنوية عند مستوى معنوية 0.05%، كما أن قيمة β لنفس لُبُعد قد بلغت (0.071) وبلغت قيمة اختبار T المحسوبة (722)، وظهرت القيمة المعنوية بقيمة (Sig=0.471)، وهي أكبر من مستوى 0.05%، وهذا يدل على عدم معنوية معامل الانحدار لهذا المتغير، مما يقتضي رفض الفرضية التي تنص على أنه يوجد أثر للعدالة في الأداء المالي في البنوك بمدينة ذمار. أما لُبُعد الاستقلالية فقد أظهرت البيانات كذلك أن

معامل الارتباط قد جاء بدرجة ضعيفة حيث بلغ (0.075%)، وهو ما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط قوية مع المتغير التابع (الأداء المالي)، كما أن قيمة F المحسوبة بلغت (663)، أي أنها لا تتسم بمعنوية عند مستوى معنوية 0.05%، أما قيمة معامل الانحدار β قد بلغت (0.084) وبلغت قيمة اختبار T المحسوبة (814)، وكان مستوى المعنوية قد وصل إلى (Sig=0.417)، وهي أكبر من مستوى 0.05%، ما يعني رفض الفرضية التي تنص على وجود أثر بين الاستقلالية و الأداء المالي في البنوك عينة الدراسة. وبالنسبة لُبُعد المشاركة تبين أن معامل الارتباط ضعيف جداً حيث بلغ (0.095%)، وهو ما يشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط بينه وبين (الأداء المالي). وكانت قيمة F المحسوبة قد بلغت (1.067)، وهي لا تتسم بمعنوية على عند مستوى معنوية 0.05%، كما كانت قيمة β لُبُعد المشاركة قد بلغت (0.090) وقيمة T المحسوبة وصلت إلى (1.033)، ومستوى المعنوية تساوي (Sig=0.304)، وهي أكبر من مستوى 0.05%، مما يعني رفض الفرضية التي تنص وجود أثر للمشاركة و الأداء المالي في البنوك عينة الدراسة. وكان لُبُعد أصحاب المصالح قد جاء بمعامل ارتباط ضعيف بقيمة وصلت إلى (0.024%)، ما يدل على عدم وجود ارتباط بينه والمتغير التابع (الأداء المالي)، وتشير قيمة اختبار F التي بلغت (0.067)، بعدم وجود بمعنوية على عند مستوى معنوية 0.05%، كما أن قيمة β للُبُعد نفسه قد وصلت إلى (0.014) وبلغت قيمة اختبار T (258)، ومستوى

(Sig=0.797)، وهي أكبر من مستوى 0.05%، وهذا يؤدي إلى رفض الفرضية التي تنص على وجود أثر بين دور أصحاب المصالح في الأداء المالي في البنوك بمدينة دمار.

تفسير النتائج:

كانت موافقة المبحوثين حول نشر المعلومات بطريقة نزيهة وصادقة بدرجة أكبر، بينما كانت نسبة الموافقة لنشر ومشاركة المعلومات عن ملاك الأسهم في البنك هي الأقل نسبة مقارنة بأرائهم حول الفقرات الأخرى التابعة لبعد الشفافية؛ والسبب في ذلك يعود إلى كسب العملاء وتطور البنك بطريقة سريعة.

أظهرت إجابات العينة حول بُعد العدالة أنه يتم احترام مختلف المجموعات من الموظفين في البنك هي الأعلى؛ السبب في ذلك يعود إلى احترام الذات لديهم وقوة الشخصية وعدم الإفصاح عن خصوصيات بعضهم بينهم، بينما كانت نسبة الموافقة حول معاملة العاملين على أسس قائمة بالعدل والمساواة هي الأقل مقارنة بالفقرات الأخرى؛ السبب في ذلك يرجع إلى أن الملاك لا يفصحون عن المعلومات التي تخص أملاكهم للموظفين ويعدونهم من خصوصياتهم وأسرارهم في إطار العمل. تبين أن المدققين يقومون بالأعمال بنزاهة دون تحيز أو تعارض في المصالح وذلك استناداً إلى نسبة الموافقة العالية؛ والسبب في ذلك هو العمل الأمانة من جهة الموظف والرقابة القوية والتميز من جهة الإدارة العليا والمسؤولين، في حين كانت آرائهم حول امتلاك الموظف الصلاحية في إنجاز مهامه الموكلة إليه بالطريقة التي يراها مناسبة هي أقل نسبة مقارنة بغيرها من الفقرات؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن لكل بنك نظام عمل محدد لا يحق لأي موظف التصرف من تلقاء نفسه أو على هواه وإنما يتقيد بضوابط وقوانين محدده في حالة مخالفة واحد منها قد يتلقى عقوبة مقابل ذلك.

تبين من خلال النتائج أن البنوك تشجع موظفيها على اقتراح أفكار جديدة؛ وهذا ما يجعل الموظفين أكثر اهتماماً في أداء مهامهم مما يسهم في تطور البنوك.

اتضح أن المساهمين لا يشاركون في اختيار أعضاء مجلس الإدارة كون اختيار الأعضاء يتم في اجتماعات داخلية لا يشارك فيها المساهمون وتكوين لجان لذلك، وهو ما يؤثر على ضعف مشاركة أصحاب المصالح في صناعة القرار في البنوك عينة الدراسة ما يعني أن الشفافية التي تسمح بها البنوك ليست بالدرجة التي تحقق مشاركة جميع الأطراف في صناعة القرار، لا يتمكن أصحاب المصالح من ممارسة الرقابة على أداء البنوك نتيجة لعدم مشاركتهم في اختيار أعضاء مجلس الإدارة أو حضور الاجتماعات.

- اتضح أن منح أصحاب المصالح حقوقهم المختلفة حسب الأنظمة والصادرة بهذا الشأن هو الأكثر استجابة. وهو ما يشير إلى أن هناك اهتماماً بتعزيز الثقة بين البنوك وأصحاب المصالح.
- إصدار البنوك تقارير مالية دورية يؤكد قدرتها على توليد الأرباح من الأصول المستخدمة وتحقيق الأرباح أو تحمل الخسائر لديها نتيجة للاستثمارات التي تشمل الدخل الثابت والتغير في أسعار الأصول المستثمرة.
- بينت نتائج الدراسة أن قلة المزايا التي يحصل عليها المساهمون في البنوك لشراء الأسهم بأقل من سعرها يعود إلى أن قيمة السهم في السوق هي القيمة الحقيقية للشركة وتعكس أداءها وعوائدها المالية وهو ما يعطي انطباعاً سلبياً على وضع الشركة، وقد يؤدي إلى فقدان الثقة بين المساهمين والبنوك وهو ما يشير إلى ازدواجية في المعايير لدى البنوك حيث يتم الاهتمام بتوزيع الأرباح، إلا أن هناك عدم شفافية في عند بيع الأسهم، وهو ما يؤثر سلباً على استمرارية استثماراتهم، وقد تكون هناك قوانين ولوائح تنظم عمليات بيع الأسهم وتحدد الحد الأدنى لسعر البيع لحماية حقوق المساهمين وضمان عدم تعرضهم للخسارة.
- بصفة عامة اتضح عدم وجود أثر لأبعاد الحوكمة في الأداء المالي للبنوك اليمنية، وهو ما يعزز النتائج السابقة التي أظهرت أن هناك تركيز محدود على تطبيق مبادئ الحوكمة، إضافة إلى تحييد أصحاب المصالح عند اختيار أعضاء مجلس الإدارة، ما يعني أن هناك رغبة محدودة في تبني الحوكمة كأداة إدارية للرقابة وتقييم الأداء للبنوك عينة الدراسة.
- اتضح بشكل غير مباشر أن هناك تأثيراً كبيراً للظروف التي تمر بها البلاد الناتجة عن الحرب والحصار والانقسام النقدي، حيث وُجد أن البنوك عينة الدراسة ليس لديها اهتمام كبيراً بتبني الحوكمة.

مقارنة النتائج:

تفاوتت نتائج الدراسات السابقة حول تأثير الحوكمة على الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة حيث أظهرت دراسة (البلوشي، 2023)، التي أجريت في سلطنة عمان أنه يجب العمل على رفع مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة، ما يشير إلى أن هناك اهتمام قليل بتطبيق مبادئ الحوكمة، وبالتالي تأثير محدود على الأداء، أما دراسة (بن الشريف، آخرون، 2022)، الجزائر فقد أظهرت أن هناك كفاءة وفاعلية في تطبيق مبادئ الحوكمة في مدينة أدرار من خلال الأداء الجيد الذي تقوم به البنوك، وهو ما يدل على أن التطبيق العالي لمبادئ الحوكمة يؤثر بدرجة كبيرة على الأداء المالي خصوصاً في البنوك، كما أشارت دراسة (الجعيد، و عبد الرحمن، 2020)، السعودية إلى وجود أثر بين أبعاد الحوكمة و الأداء المالي، وهذا يؤثر إلى الاهتمام بتطبيق

مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تعزيز الأداء المالي، فيما توصلت دراسة (النجار، 2016)، فلسطين فقد توصلت إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية : العائد على الأصول ، القيمة الدفترية للسهم ، والقيمة السوقية للشركات ، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات. وهو ما يشير إلى تأثير جزئي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية، كما بينت دراسة (بن سعد، 2015)، السعودية أن هناك علاقة جوهريّة بين حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وبين معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، وبالمقارنة بنتائج هذه الدراسة فقد كانت دراسة (البلوشي، 2023) التي أشارت إلى أهمية تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة، هي الأقرب لما توصلت إليه هذه الدراسة، وقد يكون السبب الرئيسي لظهور النتائج بدرجة ذات تأثير محدود أو أن التأثير سلبي لعدم الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة لتحسين الأداء المالي، سواء في البيئة اليمنية أو البيئة العمانية، كون سلطنة عمان لم تمارس الحوكمة بشكل كبير في مؤسساتها المالية، أما بالنسبة للبيئة اليمنية فقد تعود السلبية نظرا للظروف التي تمر بها البلد نتيجة للحرب والحصار، والانقسام النقدي التي يعاني منه القطاع المصرفي اليمني، وما نتج عنه من حرب اقتصادية أدت إلى نتائج مدمرة على القطاع المصرفي والاقتصاد اليمني بشكل كامل، أما بالنسبة لبقية الدراسات فقد أظهرت وجود أثر لتطبيق الحوكمة على الأداء المالي، ما يعني اهتمام كبيرا بتطبيق مبادئ الحوكمة بما يعزز الأداء المالي، وهو ما يشير إلى توجه رسمي نحو تطبيق مبادئ الحوكمة وليس فقط اهتماماً ذاتياً من المنظمات التي تم اجراء الدراسات عليها.

أما بالنسبة لظهور المتوسطات بدرجة مرتفعة ومتوسطة لجميع المؤشرات (الفقرات) والأبعاد، بالرغم من عدم قبول الفرضيات، فهذا يعكس وجود أثر أو علاقة بين المتغيرين، ولكن هذا الأثر لا يعني بالضرورة أن متغير الحوكمة هو السبب الوحيد الذي يؤدي لتطور الأداء المالي أو العكس، بل أنه يوضح أن المتغير التابع (الأداء المالي) يتأثر بمتغيرات متعددة غير الحوكمة، وأن متغير الحوكمة هو أحد المتغيرات التي تؤثر في الأداء المالي ولكنه ليس الوحيد، وهذا أمر طبيعي ومتعارف عليه في البحث العلمي.

الاستنتاجات:

1. لم يظهر تأثير كبير للحوكمة في الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية بمحافظة ذمار
2. لا تقدم البنوك أرباحا كبيرة كعائد على الأسهم.
3. لا يعتقد المساهمون ان البنوك تستخدم الأصول بطرق فعالة.
4. هناك إفصاح تام عن قيمة الأسهم الدفترية في البنوك لعدة سنوات.

5. هناك وعي بأهمية الحوكمة كأداة إدارية لها اهميتها في تطوير نظام المراقبة وحماية أصحاب المصالح.
6. لا تطبق الحوكمة في البنوك اليمنية بالشكل المناسب رغم أهميتها في تنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح، وتحقيق العدالة.
7. أتضح عدم وجود أثر لأبعاد الحوكمة في الأداء المالي في البنوك بمدينة ذمار.

ثانياً: التوصيات:

1. زيادة الاهتمام بالحوكمة كأداة إدارية حديثة لتطوير الأداء المالي في البنوك
2. تشجيع البنوك بشقيها التجاري والإسلامي على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وفتح سوق الأسهم المالية.
3. العمل على زيادة الشفافية والإفصاح بما يزيد من ثقة المساهمون في النظام المصرفي.
4. تعزيز الإفصاح المحاسبي ليشمل كل عمليات البنوك.
5. تعزيز التوعية بأهمية الحوكمة لتطوير نظام المراقبة والشفافية بما يؤدي لحماية مصالح مختلف الأطراف.
6. تشجيع البنوك التجارية والإسلامية على تطبيق مبادئ الحوكمة للاستفادة من لتحقيق الشفافية والعدالة.
7. العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة بجميع أبعادها كمتطلبات الزامية لجميع البنوك لتطوير أداء البنوك.
8. زيادة المزايا للمساهمين من خلال توزيع الأسهم بالقيمة الحقيقية

المراجع العربية

1. إبراهيم، ديلان، أمين، باريزه بديع محمد، محمود، شيلان عزيز، محمود، تارا عبد القادر (2024) دور مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 3، الأنبار، العراق.
2. بركاوي، عبد النور و بحمان، أحمد (2023) أثر الحوكمة المالية على نمط الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة احمد دارية، ادرار، الجزائر.
3. البلوشي، احمد بن محمد شهاب (2023) أثر الحوكمة على الأداء المؤسسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرقية، ولاية إبراء محافظة شمال الشرقية، سلطنة عمان.
4. بن الشريف، مبروكة، ساوس، أسماء، و تويريك (2022) أثر حوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر.
5. بن سعد، أسعد محمد بن العماد، (2015)، بعنوان " أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصّل عنها على الأداء المالي، السعودية

18. الزبيدي، حمزة محمود، 2000، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، عمان.
19. زروقي، هشام (2021) مساهمة الحوكمة المصرفية في تحقيق استقرار النظام المصرفي الجزائري)، مجلة الحوكمة المسؤولة الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غليزان، الجزائر.
20. ساوس، أسماء، و وفاء، تويريك (2022) أثر حوكمة المؤسسات على أداء البنوك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد أدرار، الجزائر.
21. سويكي، شهرزاد، والعوادي، حمزة (2023) أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي -الجزائر.
22. الشاوش، على عبد الله محمد (2021) مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة إب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، كلية الآداب، جامعة ذمار اليمن.
23. شريقي، عمر (2009) دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
24. الشمالي، علي (2017)، الحوكمة في البنوك، جامعة تشرين، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية اللاذقية، سوريا.
25. الصالحين، عبد المجيد (2021)، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الأردن، مجلد دراسات العدد الاقتصادي، مجلد 2، العدد 1، الأردن.
26. صلاح، رزان، (2017) ماهية الحوكمة: <https://mawdoo3.com>
27. عبد المحسن توفيق محمد، 1998، "تقييم الأداء"، دار النهضة العربية، مصر.
28. عبدالزهرة، كرار سليم و عوجة، حسنين كاظم و الشمري، حسنين راغب طالب (2013) قياس القيمة العادلة للأسهم العادية باستعمال نموذج مضاعف الربحية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 29، جامعة الكوفة، العراق.
29. عبود، فيصل سرحان، وحמיד، حرب مجيد (2020) الحوكمة ودورها في صياغة استراتيجيات النظام المالي، مجلة كلية المأمون، كلية المأمون الجامعة، بغداد، العراق.
6. بورسلي، أماني (2011) حوكمة الشركات، اتحاد الشركات الاستثمارية، مكتبة آفاق، الكويت.
7. تجاني، ربيعة (2016) حوكمة مؤسسات التعليم العالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
8. الجرف، فاتن، 2018، أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، جامعة الأزهر، فلسطين:
9. الجعيد، نوال محمد، و عبدالرحمن، نجلاء إبراهيم (2020) أثر الحوكمة على الأداء المالي، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، العدد2، المجلد1، كلية الاقتصاد والإدارة، عمان، الأردن.
10. جواد، ندى عبد الحسن (2021) دور الحوكمة الرشيدة في تحسين أداء البنوك، مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
11. جيايد، عباس فاضل (2020) دور الأجهزة الرقابية في تطبيق قواعد الحوكمة وأثرها على الإفصاح وجودة التقارير المالية، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد43، كلية التقنية الإدارية، جامعة البصرة، العراق.
12. حبار، عبد الرزاق، (2009)، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات الشمال، جامعة الشلف، الجزائر.
13. حراث، نورة، (2014) أهمية تطبيق الحوكمة وأثرها على القطاع البنكي الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربيث بن مهدي، أم البواقي، الجزائر.
14. حسين، أماني هادي وهاشم، على هاشم (2022) مدى تأثير العوامل المحددة للهيكل المالي في الأداء المالي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد السادس عشر، العدد الثاني الثلاثون، جامعة البصرة، العراق.
15. حميد، ليث عادل، ونعمه، رسل سلمان، والجنابي، أحمد عبد محمود (2021) دور الحوكمة وفقاً لمقررات بازل للرقابة المصرفية (BCBS) في الارتقاء بالأداء المصرفي، مجلة جامعة بابل، المجلد29، العدد3، العراق.
16. خلف، فليح حسن، 2009، " إقتصاديات الأعمال"، ط1، عالم الكتاب الحديث، الأردن.
17. دادن، عبد الغني، (2007) قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات نحو إرساء نموذج إنذار مكبر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجزائر.

40. المشهداني، إيمان شبحان عباس (2009) أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
41. المشهداني، ياسين ميسر فتحي، والمشهداني، محمد ميسر فتحي (2020) الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق.
42. الملجي، إبراهيم السيد (2011) دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
43. منصور، رحيم منصور، وياسين، فيان عبد الرحيم (2021) تأثير هيكل الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) في تعزيز الأداء المالي، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد 3، وزارة المالية، العراق.
44. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، 1998، المعايير والمبادئ الخاصة بحوكمة المؤسسات.
45. النجار & آخرون، (2016) " قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "، بورصة، فلسطين.
46. هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، 2008، الحوكمة المؤسسية، نشرة السوق، رام الله، فلسطين.
47. الويسي، صبا نعمان رشيد، وقاسم، زهراء فاضل (2024) دور آليات الحوكمة في توازن علاقات العمل وفق قانون العمل العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 1، الأنبار، العراق
- المراجع الأجنبية:
48. Joshua, Ronen, (2006), A proposed corporate governance reform:financial statement insurance. Journal of Engineering and Technology Management. Vol (23), No (1-2).
49. Hagel, J., Brown, J. S., Samoylova, T, Lui, M., Damani, A., & Grames, C. (2013). Success Or Struggle: Roa as A True Measure of Business Performance. Report 3 Of The 2013 Shift Index Serie
30. عريضة، أماني، (2017) أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
31. عزوز، عبلة، (2021)، دور الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على البنوك (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة احمد دراية إدراة، الجزائر.
32. عمارة، نوال & بو نقاب، مختار (2013) تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات العائلية (دراسة حالة مجموعة نقل)، ملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية يومي 25-26 نوفمبر 2013، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة -الجزائر.
33. عمر، سazan علاء الدين، و فرج، سوزان عبدالكريم (2023) استخدام مؤشرات السيولة والربحية لتقييم الأداء المالي، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية المجلد 5، العدد 3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق.
34. عيجولي، خالد & مرني، محمد، (2021) آليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 5، عدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
35. قباجة، عدنان (2014) أثر الالتزام بتطبيق قواعد مدونة الحوكمة على الأداء المالي للشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، قسم إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين.
36. كاظم، حوراء، وجبار، ناظم شعلان (2023) العلاقة بين الأداء المالي والتدفقات النقدية في الوحدات الاقتصادية، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 2، جامعة الكوفة، العراق.
37. محمد نجيب دباش، طارق قوري (2013) دور نظام محاسبي في تقييم اداء مالي بالمؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة الوادي، ملتقى وطني حول واقع افاق النظام محاسبي مالي في مؤسسات صغيرة ومتوسطة، الجزائر.
38. محمد، محمود جاسم، فارس، أشرف هاشم (2023) تأثير خصائص لجان التدقيق على الأداء المالي، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 5، العدد 3، جامعة الفلوجة، العراق.
39. المحمدي، مصطفى صباح عبد (2022) أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.